محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
		المملكة المتحدة، الولايات المتحدة (S/2013/673)				
S/PV.7078 ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/709)		الصومال	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام	

(أ) مثّلت جنوب أفريقيا وزيرتها للعلاقات الدولية والتعاون الدولي؛ ومثّل أذربيجان وزير الخارجية.

(ب) إثيوبيا وأستراليا وإندونيسيا وأوغندا وإيطاليا والبرازيل وتركيا والدانمرك والسويد والصومال وفنلندا وكازاخستان وكينيا ولكسمبرغ ومصر والنرويج واليابان.

٤ – الحالة في بوروندي

عرض عام

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس الأمن أربع جلسات واتخذ قرارا فيما يتعلق بالحالة في بوروندي. وبالنظر إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، ركز المجلس اهتمامه على التقدم المحرز والتحديات المواجهة في عملية بناء السلام، فناقش جملة أمور منها انتهاكات حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، والعنف السياسي، والعدالة الانتقالية، والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي إطار تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي[٦٤] لفترة سنة واحدة[٦٥]، ناقش المجلس أيضا تحول المكتب من بعثة سياسية خاصة إلى وجود لفريق قطري للأمم المتحدة في نهاية الأمر.

إحاطات مقدمة من الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام

في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، قدمت الممثلة الخاص للأمين العام لبوروندي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الحالة السياسية والحالة الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي. ولاحظت أن البلد قد ظل في بمنأى عن أعمال العنف الواسعة النطاق، وأن الحكومة عززت الأمن في جميع أنحائه. وبالتطلع إلى انتخابات عام ٢٠١٥، أبرزت الحاجة إلى أن تعمل الأحزاب السياسية بحرية كاملة وأهمية الحوار السياسي مع المعارضة غير البرلمانية. وبينما لاحظت إحراز تقدم مؤسسي في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما التحقيق في القضايا الحساسة من جانب اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان المنشأة حديثا وإصلاح قطاع العدالة – مع إعطاء الأولوية لاستقلال القضاء ومساءلة القضاة، أفادت أيضا عن وجود أنماط للضغط والترهيب الموجهين ضد منظمات المجتمع المدني، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، واستمرار الإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بتعزيز الإدارة العامة بصفة عامة، شددت على تحسن في كفاءة جباية الضرائب من جانب المكتب البوروندي للإيرادات والتدابير المتخذة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، أعربت عن قلقها إزاء استمرار انعدام الأمن الغذائي في أنحاء كثيرة من البلد، ودعت إلى إيجاد سبل عيش بديلة بخلاف زراعة الكفاف وإلى تعزيز التعليم[٦٦]. وعلى نفس المنوال، دعا رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام حكومة بوروندي إلى المشاركة في حوار نشط وشامل مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة بشأن انتخابات عام ٢٠١٥، وشجع بوروندي على اتخاذ إجراءات أقوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي والإفلات من العقاب، وتعزيز اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات العدالة الانتقالية، وتكثيف مساعي مكافحة الفساد، وتنفيذ برنامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وأعرب أيضا عن القلق إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية[٦٧]. وذكر ممثل بوروندي أن حكومته أحرزت تقدما كبيرا

(٦٤) للاطّلاع على مزيد من المعلومات عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٦٥) القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣).

(٦٦) S/PV.6799، الصفحات ٢-٧.

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

في جميع القطاعات تقريبا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد، ولكن الفقر المدقع خاصة، باعتباره تحديا لا يزال ماثلا، يهدد بتقويض السلام ويأتي معه بإمكانية تجدد النزاع المسلح[٦٨].

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن إحراز المزيد من التقدم في توطيد دعائم السلام والاستقرار في بوروندي، مشيرا إلى أن البلد لم يشهد مطلقا من قبل استمرار التجربة الديمقراطية والاستقرار دون انقطاع على مدى هذه الفترة الطويلة. وأشاد بالحكومة لتحقيقها تحسنا مستمرا في آليات مكافحة الفساد وبناء أسس المساءلة، وقدم إفادة بشأن التقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولكنه أشار أيضا إلى أعمال التخويف والعنف بين الفصائل في سياق المشهد السياسي في بوروندي. وشدد على الحاجة إلى إنجاز عملية للعدالة الانتقالية، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة تعتبر لجنة مستقلة وشرعية وذات مصداقية من قبل جميع البوروندين ومن قبل الشركاء الدوليين للبلد. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذكّر أعضاء المجلس أنه رغم التقدم المحرز، لا تزال بوروندي أحد أفقر بلدان العالم وبالتالي بحاجة إلى دعم كبير لميزانيته[٦٩]. وقدم رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام إحاطة إلى المجلس عن زيارته الأخيرة إلى بوروندي حدد فيها الأولويات في ضوء انتخابات عام ٢٠١٥، وهي العدالة انتقالية؛ وتوسيع الحيز السياسي والثقافة الديمقراطية؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان وإصلاح قطاع العدالة؛ والحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية[٧٠]. وأبرز ممثل بوروندي التقدم الذي أحرزه بلده في مجال العمليات الديمقراطية؛ وفي مجال الأمن والاستقرار، حيث تحققت نجاحات في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووضع استراتيجية الأمن القومي؛ وفي جملة مجالات منها الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتكامل الإقليمي. أما فيما يخص التحديات الرئيسية التي لا يزال يتعين التصدي لها، أشار إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والحالة الأمنية المقلقة في المنطقة دون الإقليمية ككل. وعلى وجه الخصوص، أشار إلى الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، معربا عن القلق إزاء المخاطر التي قد تؤجج المنطقة بأسرها[٧١].

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، قدم الممثل الخاص للأمين العام إفادة عن التقدم المحرز في مجال الحوار السياسي. وأشار، متحدثا عن التطلع نحو انتخابات عام ٢٠١٥، إلى حلقة عمل جرى تنظيمها بشأن الدروس المستفادة الانتخابية مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك عدة معارضين سياسيين كانوا في المنفى منذ مقاطعتهم انتخابات عام ٢٠١٠ وعادوا من أجل المشاركة في حلقة العمل. وناقشت حلقة عمل أجريت على سبيل المتابعة إمكانية إدخال تنقيحات على القانون الانتخابي. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء سلوك بعض أفراد الإمبونيراكور، رابطة شباب الحزب الحاكم، الذين أفادت التقارير أنهم قاموا بمضايقة المواطنين وارتكاب جرائم يزعم أنها لأسباب سياسية. وأشار إلى حساسية مسألة المنازعات على الأراضي الناشئة عن الاستيلاء على الأراضي وغيرها من الأصول بصورة غير مشروعة خلال أزمة عام ١٩٧٢، وإلى أهمية تعزيز العدالة والمصالحة في التعامل مع تلك المنازعات. وفيما يتعلق بإصدار قانون الصحافة الجديد في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعرب عن قلقه إزاء مخاطر تراجع حرية الصحافة، وأفاد بأن الأمين العام قد دعا الحكومة إلى تعزيز حرية التعبير[٧٢]. وردد رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام ما أعرب عنه الممثل الخاص، وتحدث عن التحديات التي تطرحها رابطة شباب الحزب الحاكم، وقانون الصحافة الجديد، ومسألة الأراضي[٧٣]. وقال ممثل بوروندي، في معرض الإشارة إلى إحراز تقدم كبير في توطيد الديمقراطية وتسوية الخلافات السياسية عن طريق الحوار، إن الفقر أصبح من الشدة بحيث تحول إلى مسألة أمنية[٧٤].

مؤتمر الشركاء الإنمائيين لبوروندي

في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام إحاطة إلى المجلس بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر شركاء بوروندي الإنمائيين، المقرر عقده يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في جنيف، وأعرب عن

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٦٩) S/PV.6909، الصفحات ٢-٧.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٤.

(٧٢) S/PV.7006، الصفحات ٢-٨.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

اعتزام التشكيلة الترويج للمؤتمر والسعي إلى زيادة عدد الشركاء. وفي الوقت نفسه، حث حكومة بوروندي على التحلي بالواقعية في ما تنتظره من المؤتمر في ضوء الحالة المالية الحرجة للعديد من الدول المانحة. وأشار أيضا إلى أنه، بدون إحراز التقدم السياسي والمؤسسي، لا يمكن أن يكون هناك تقدم اجتماعي واقتصادي[٧٥].

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلن رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام أن المؤتمر كان ناجحا، قائلا إنه مثل مرحلة حاسمة في إطار تعزيز الشراكة بين حكومة بوروندي وشركائها الدوليين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وقال إن الثقة التي أبداها الشركاء المشاركون في المؤتمر ينبغي أن تشجع بوروندي على مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاحات في المجالات السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، طلب من جميع الجهات المانحة أن تفي بتعهداتها وأن تواصل متابعة بوروندي في جهودها الإصلاحية[٧٦]. وقال ممثل بوروندي أيضا إن المؤتمر شكل نجاحا لا جدال فيه وأعرب عن ارتياحه فيما يخص التبرعات المعلن عنها التي كانت أعلى من المتوقع[٧٧].

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، قال الممثل الخاص للأمين العام إن تنفيذ الوعود التي قُطعت في المؤتمر هي أكثر ضرورة من أي وقت مضى[٧٨]. وبالمثل، دعا رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام إلى تنفيذ نتائج المؤتمر من جانب كل من الحكومة والمجتمع الدولي، في ضوء تدهور الحالة المالية[٧٩]. وأعرب ممثل بوروندي عن أسفه لأن الأموال المتعهد بها في المؤتمر اتسم تدفقها بالبطء، وأن الفقر المدقع قد بدأ يثير التوترات في بوروندي. ولذلك فقد طلب من المجلس تيسير تحقيق التعهدات التي قُطعت في المؤتمر[٨٠].

(٧٥) S/PV.6799، الصفحات ٧-٩.

(٧٦) S/PV.6909، الصفحات ٨-١٠.

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٧٨) S/PV.7006، الصفحة ٢.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ومسألة الاستعاضة عنه بفريق قطري للأمم المتحدة

في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن الأمين العام كان قد أبلغ المجلس، في أيار/مايو ٢٠١٢، بالنقاط المرجعية لتحول مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في نهاية المطاف من بعثة سياسية خاصة إلى فريق قطري عادي للأمم المتحدة[٨١]، وأضاف أن المكتب يتوقع توفير بيانات أساسية في غضون ستة أشهر[٨٢]. وأعرب رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام عن الأسف لأنه لم يتم إشراك التشكيلة أو إطلاعها على وضع معايير لتحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري[٨٣].

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفاد الممثل الخاص للأمين العام في تقييمه بأن استمرار مشاركة الأمم المتحدة والمشاركة السياسية الدولية، إلى جانب الدعم الكافي للاستراتيجية الإنمائية للبلد، ما زال أمرا مطلوبا، وبأن الأمين العام أوصى لذلك بأن يتم تمديد ولاية المكتب لمدة سنة واحدة. وأعلن عن اعتزام الأمين العام إيفاد بعثة تقييم استراتيجي إلى الميدان بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في بوروندي[٨٤]. وأيد رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام ضرورة استمرار وجود المكتب، وحبذا حتى عام ٢٠١٥[٨٥]. وعلى العكس من ذلك، ذكر ممثل بوروندي أنه، اعترافا بالتقدم الذي أحرزته بوروندي، يمكن تحقيق إطار جديد للتعاون مع الأمم المتحدة من خلال التحول التدريجي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري للأمم المتحدة في الأشهر الاثني عشر التالية[٨٦].

وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، أحاط المجلس علما، بموجب القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣)، بالتقدم الذي أحرزته بوروندي في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، بينما أعرب عن قلقه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحريات المدنية. وإذ مدد المجلس ولاية المكتب حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، طلب إلى البعثة التركيز على دعم حكومة بوروندي في مجال تعزيز وتيسير الحوار السياسي تطلعا

(٨١) انظر S/2012/310.

(٨٢) S/PV.6799، الصفحة ٦.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٨٤) S/PV.6909، الصفحتان ٦ و ٧.

(٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

لانتخابات عام ٢٠١٥؛ وتعزيز المؤسسات القضائية والبرلمانية؛ ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية والدعوة إلى تعبئة الموارد؛ ودعم اندماج بوروندي في المنطقة.

وتكلم ممثل بوروندي بعد التصويت، فقال إن إدراج صيغة بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاغتيالات بدوافع سياسية، وغياب الحريات العامة، وبشأن المحكمة الجنائية الدولية هو أمر مجحف، بالنظر إلى الجهود التي بذلها بلده في مجالات مثل حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. كما أعرب عن خيبة أمله لأن الطلب الرسمي المقدم من حكومته بتحويل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق قطري تدريجيا على مدى ١٢ شهرا لم يذكر في القرار[٨٧].

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، كرر رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام توصيته السابقة باستمرار وجود المكتب حتى انتخابات عام ٢٠١٥ على الأقل[٨٨].

(٨٧) S/PV.6918، الصفحتان ٢ و ٣.

(٨٨) S/PV.7006، الصفحتان ١١ و ١٢.

الجلسات: الحالة في بوروندي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة ٣٧*	*الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.6799 ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢			بوروندي	الممثلة الخاصة للأمين العام في بوروندي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوّين	
S/PV.6909 ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2013/36)		بوروندي (الأمين الدائم لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوّين	
S/PV.6918 ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2013/36)	مشروع قرار مقدم من الأرجنتين، وجمهورية كوريا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، (S/2013/87)	بوروندي		بوروندي	القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠
S/PV.7006 ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣			بوروندي	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوّين	